المحافظة السامية للرقمنة كآلية داعمة للتوثيق الرقمي للعقارات

اللقب: حيرش

الاسم: نور الدين

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

مؤسسة الانتماء: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر

رقم الهاتف: 0657437310

البريد الالكتروني: hairechnou@univ-mascara.dz

اللقب: جريو

الاسم: محمد الأمين

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

مؤسسة الانتماء: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر

البريد الالكتروني: mohammed.djeriou@univ-mascara.dz

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز وبيان الدور الذي تلعبه المحافظة السامية للرقمنة في دعم كل الأعمال الخاصة برقمنة جميع القطاعات في الدولة، منذ إنشائها، حيث تحاول وفقا لبرنامج مدروس رقمنة كل الخدمات العمومية المختلفة قطاع بقطاع، وفقا لاهمية كل قطاع وموقعه ضمن القطاعات الاستراتيجية في الدولة، وما قطاع المالية بكل جوانبه الا احد اهم القطاعات الاستراتيجية التي تولي لها الدولة اهمية كبيرة في اطار الرقمنة، حيث بدأت الرقمنة فيه في بداية الامر ضمن قطاع مسح الاراضي والحفظ العقاري الذي بدوره له اهمية كبيرة في تحريك الاقتصاد الوطني، وما قطاع الضرائب بأقل شأنا عنه.

وعليه سنحاول في هذه الورقة البحثية بيان الدور الكبير الذي تقوم به المحافظة السامية للرقمنة في دعم مختلف القطاعات من أجل رقمنة الخدمات العمومية، ومنها قطاع المالية وبالأخص قطاع مسح الأراضي والحفظ العقاري.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، العقارات، المحافظة السامية، التوثيق

Abstract

This research paper aims to highlight and clarify the role played by the High Commission for Digitalization in supporting all initiatives related to the digitalization of state sectors since its establishment. Following a well-structured program, the Commission seeks to digitize various public services sector by sector, according to the importance and strategic position of each sector within

the state. Among these, the financial sector in all its aspects is considered one of the most strategic areas to which the state grants great importance in the framework of digitalization. Digitalization initially began within the land surveying and property registration sector, which in itself plays a significant role in stimulating the national economy. The tax sector is no less important in this regard.
Accordingly, this paper seeks to shed light on the substantial role played by the High Commission for Digitalization in supporting various sectors in their transition toward digitalizing public services, with particular emphasis on the financial sector and, more specifically, the land surveying and property registration sector.
Keywords: Digitalization – Real Estate – High Commission – Documentation.

مقدمة

عملا على الحد من تضخم الأجهزة الحكومة والقضاء على المظاهر التسيب والبيروقراطية التي لازمتها لفترة طويلة، وسعيا نحو تجسيد جودة الخدمات العمومية في مختلف القطاعات العمومية، ومحاولة للدفع بالهيئات الحكومية إلى تبني الإستراتيجيات والمداخل الحديثة التي تهتم بالجودة، والاستفادة القصوى من معطيات تكنولوجيا الإعلام والإتصال، بهدف تقديم خدمات أكثر جودة للمواطنين، قررت الدولة الجزائرية إستحداث المحافظة السامية للرقمنة، التي تعمل تحت وصاية رئاسة الجمهورية، لتكون متلائمة مع التطورات التكنولوجيا الحديثة، وتكون كذلك متلازمة في جميع القطاعات العمومية المختلفة، من أجل تطوير الرقمنة فيها[1]، لذا ستكون دراستنا في هذه الورقة البحثية منصبة على الدور الذي تلعبه المحافظة السامية للرقمنة كآلية لدعم مختلف الإدارات من أجل رقمنة الخدمات العمومية فيها، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم المحافظة السامية لرقمنة في (المبحث الأول)، وإلى مهام ومشاريع المحافظة السامية لرقمنة في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم المحافظة السامية لرقمنة

ستكون دراستنا حول مفهوم المحافظة السامية لرقمنة وفق لمرسوم الرئاسي 23-314

[1] بوزيان رحمان جمال، تطبيقات الحكومية الالكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد جامعة خميس مليانة، م 01، ع 18، 2018، ص 98 .

من خلال التطرق الى تعريف المحافظة السامية لرقمنة في الفرع الأول، وإلى خصائص المحافظة السامية لرقمنة في الفرع الثاني، وإلى مهام محافظة السامية لرقمنة وأهم المشاريع المنجزة لهذه المحافظة في الفرع الثالث.

المطلب الأول: تعريف المحافظة السامية لرقمنة.

عرف المشرع الجزائري المحافظة السامية لرقمنة في المرسوم الرئاسي23-314 في المادة 02 ونص« المحافظة السامية لرقمنة مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئاسة الجمهورية وتدعى في صلب النص المحافظة السامية [1]»، كما نص المشرع الجزائري على تحديد مقرها بالجزائر العاصمة[2]

من خلال التعريف المدرج في هذا المرسوم الرئاسي، نجد أن المشرع الجزائري إعترف لمحافظة السامية لرقمنة بالشخصية المعنوية، والإستقلال المالي، كما أقر بمجموعة السلطات لرئاسة الجمهورية على المحافظة السامية من أجل مراقبة أعمالهم وحماية المصلحة العامة.

ومن خلال التعريف التشريعي المدرج يمكننا تعريف المحافظة السامية لرقمنة وفق ما جاء في المرسوم الرئاسي 23-314 أن محافظة السامية هي وحدة إدارية تمثل جزء من الدولة، يترأسها محافظ العام، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يوكل لها الإشراف وتطوير وتحسين الخدمات الرقمية في الإدارة العمومية والمؤسسات الاقتصادية.

من خلال التعريف التشريعي[3] نجد أن المحافظة السامية تمتع بخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى إذ تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع خاص كما تتميز بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وأن منازعتها تطرح أمام القضاء الإداري وتتمثل كما يلي.

الفرع الأول: مؤسسة عمومية ذات طابع خاص.

تعتبر المحافظة السامية لرقمنة مؤسسة عمومية ذات طابع خاص أي نوع من أنواع المؤسسات العامة، حيث تقوم على الخدمة الاجتماعية ولا تهدف إلى تحقيق الربح، وتتكون محافظة السامية لرقمنة

---

[1] المادة 02 المرسوم الرئاسي رقم 23 – 314 مؤرخ في 20صفر عام 1445 الموافق 06 سبتمبر سنة 2023 يتضمن انشاء محافظة السامية لرقمنة و تحديد مهامها و تنظيمها و سيرها، جريدة الرسمية المؤرخة في 24 صفر 1445 موافق 10 سبتمبر سنة 2023 ،عدد 59 ، تنص « المحافظة السامية لرقمنة مؤسسة عمومية ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، توضع تحت سلطة رئاسة الجمهورية ، وتدعى في صلب النص المحافظة السامية».

[2] المادة 03 من المرسوم الرئاسي23-314 انشاء محافظة السامية لرقمنة

[3] المادة 02 المرسوم الرئاسي رقم 23 – 314 المتضمن إنشاء المحافظة السامية لرقمنة.

من مجالس إدارية ومحافظ عام وأعوان ولكل منهم مهام، كما أنه يوجد نظام مراقبة داخل محافظة السامية وهو نظام الأساسي يجعلها تخضع للرقابة من أجل سيرورة محافظة والوقوف على مدى خضوعها للقانون عند ممارسة نشاطها، ويعتبر إختيار هذه المؤسسات تدخل الدولة بصفة مباشرة في تحقيق مصلحة العامة وهذا يعود إلى مرونة النظام القانوني الناجم عن المرونة في التسير وتوافرها على الحرية النسبية تبحث عن الفعالية في الأداء وهذا تكيفا مع طبيعة النشاط المرفقي الذي تسيره.[1]

الفرع الثاني: التمتع بالشخصية المعنوية.

إن فكرة الشخصية المعنوية أو الاعتبارية على مستوى النظرية التنظيم الإداري تحتل من مكانة ما يحتله العمود في الإنسان إذ لا يتصور على الإطلاق قيام دولة بمهامها دون الإعتماد على فكرة الشخصية المعنوية التي تؤهلها على توزيع المهام والوظائف وإنشاء الهيئات المختلفة لإشباع حاجات الأفراد لذلك، تعتبر هذه المؤسسات شخص من الأشخاص القانون العام إذ أنها لها الشخصية القانونية عامة تنمح لها قدرا كبيرا من الاستقلالية لتحقق أهدافا أكثر فعالية بإعتبارها المؤسسة العمومية ذات الطابع الخاص فهي بذلك تتمتع بالشخصية المعنوية، يخول لها القدرة على إكتساب حقوق وتحمل إلتزامات المدنية أو إداري.[2] وبما أن المحافظة المحافظة السامية لرقمنة تتمتع بالشخصية المعنوية حسب تعريفها في نص المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المتضمن إنشاء المحافظة السامية لرقمنة، فإنه يترتب عليها بعض النتائج تتمثل كما يلي[3] :

- ذمة مالية.
- أهلية التقاضي في الحدود التي يعينعا عقد إنشائها أو التي يقررها القانون.
- موطن وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها
- نائب يعبر عن إرادتها.
- حق التقاضي.

---

[1] رحموني بلفضل، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و مساهمتها في التنمية الاقتصادية الوطنية ، مجلة الدفاتر السياسية، م 16،ع02 ، ص 03.

[2] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 141

2 المادة من 50 من الامر 75-58 المؤرخة في 20 رمضان 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المعدل ومتمم بقانون 07- 05 مؤرخ في 13 مايو 2007 الموافق 25 ربيع الثاني 1428 المتضمن قانون المدني، جريدة الرسمية المؤرخ في 25 ربيع الثاني 1428 الموافق 25 مايو 2007، عدد 87 .

الفرع الثالث: الإستقلال المالي

يقصد بها أن لمحافظة السامية لرقمنة القدرة على تكوين موردها المالية وإعداد ميزانية منفصلة عن ميزانية العامة للدولة، والتصرف في الفائض ميزانيتها وفقا لإحتياجات وأهداف لأنها تحتاج لمجموعة من الوسائل المادية الضرورية التي تزودها بها الدولة، وهذا لا يخرج عن إطار ضمان الاستمرارية ما تقدمه الدولة والجماعات المحلية من إعانات فيما يتعلق بإرادات ميزانية المؤسسة العمومية التي تضاف إلى كل الموارد الأخرى الناتجة عن نشاطها أو المرتبطة بها أو بما قد تشمله من هبات ووصايا أو حتى إعانات دولية، من المنظمات كما قد تشمل الإيرادات في بعض المؤسسات العمومية كالجامعات مساهمات المؤسسات والهيئات العمومية وحتى مساهمات الأشخاص المعنويين أو طبيعيين، ويضاف إلى ذمة المالية المستقلة للمؤسسة العمومية لتنفيذ مهامها حق الإنتفاع بأملاك عمومية وطنية غير المدرجة في الأملاك المخصصة للمؤسسة كما هو الحال بالنسبة لها[1]، فيعرض المشروع الميزانية المحافظة السامية لرقمنة على الموافقات مجلس التوجيهي وتسجل الميزانيةالمحافظة السامية بعنوان رئاسة الجمهورية [2]، وتشمل ميزانية المحافظة السامية على باب النفقات وباب الارادات تتمثل كما يلي[3]:

أولا: في باب الإرادات.

- مساهمات الدولة
- عائدات الخدمات المحتملة المرتبطة بنشاطها
- الموارد المتأنية من التعاون الدولي طبقا لتشريع والتنظيم المعمول به
- الهبات والوصايا

ثانيا: في باب النفقات.

- نفقات التسيير
- نفقات التجهيز
- كل النفقات الأخرى المرتبطة بنشاطها

---

[1] بلمهيدي إبراهيم، مبدأ إستمرارية المرفق العمومي في النظام القانوني الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، د م، ع 01، مارس 2016، ص 121.

[2] المادة 22 من المرسوم الرئاسي 23 –314 المتضمن انشاء المحافظة السامية لرقمنة تنص: «يعرض مشروع ميزانية المحافظة السامية على موافقة مجلس التوجيهي وتسجل ميزانية المحافظة السامية بعنوان رئاسة الجمهورية».

[3] المادة 23 من نفس المرسوم الرئاسي 314/23.

المطلب الثاني: إختصاص القضاء الإداري لفصل في منازعتها.

لم ينص المشرع الجزائري في المرسوم الرئاسي 23-314 الذي يحدد إنشاء المحافظة السامية لرقمنة، على أن المنازعات التي تطرح مع أو ضد هذه المحافظة تؤول من إختصاص الجهات القضائية الإدارية، وبما أن المحافظة السامية لرقمنة مؤسسة العمومية ذات طابع الخاص تكون تحت وصاية رئاسة الجمهورية وأن ميزانيتها تكون تحت عنوان هذه الأخيرة، فإن نشاطها غالب هو نشاط إداري لأن يظهر عليها مظهر من مظاهر القانون العام فهي لا تهدف إلى قيام بعمل تجاري أو صناعي يهدف إلى الربح[1]،وإنما من صلاحياتها تطوير والبحث في الرقمنة، فتطبق عليها أحكام المادة 800 من القانون الإجراءات المدنية والإدارية في فقرتها الثانية التي تنص على المحاكم الإدارية تختص بالفصل بأول درجة بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أو الهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية طرفا فيها.[2]

المبحث الثاني : مهام والمشاريع المحافظة السامية لرقمنة.

سوف نتطرق في هذا الفرع حول مهام المحافظة السامية لرقمنة وإلى أهم المشاريع التي تم إنجازها منذ نشأت هذه المحافظة.

المطلب الأول: مهام المحافظة السامية لرقمنة.

أورد المشرع الجزائري مجموعة من المهام للمحافظة السامية لرقمنة في المرسوم الرئاسي 23-314 تتماشى مع طبيعتها ومهامها الإدارية محدد قانونا تتمثل كما يلي.

تكلف المحافظة السامية لرقمنة بتصميم الاستراتيجية الوطنية للرقمنة بالتشاور مع القطاعات المعنية و المؤسسات و القطاع الاقتصادي و المجتمع المدني و تكلف أيضا بضمان متابعة الإستراتيجية الوطنية للرقمنة و تنفيذها و بهذه الصفة تتولى المهام الاتية [3]:

- السهر على التوافق مخططات القطاعات المعنية في مجال الرقمنة مع الإستراتيجية الوطنية للرقمنة.
- تقييم إنجازات كل قطاع وإقتراح التصحيحات الازمة وفق مؤشرات الأداء ذات الصلة بالرقمنة.

---

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 477.

[2] القانون 08- 09 مؤرخة في 25 فبراير سنة 2008 الموافق 23 أفريل المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل ومتتم بقانون 22-13 مؤرخ في 12 يونيو 2022، جريدة الرسمية المؤرخ في 18 ذو الحجة 1443 موافق 17 يونيو 2022،عدد 48.

[3] المادة 04 من المرسوم الرئاسي 23 – 319 المتضمن إنشاء المحافظة السامية لرقمنة.

– ضمان توافق الاستراتيجية الوطنية للرقمنة مع متطلبات أمن الأنظمة المعلوماتية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

– تحديد المشاريع ذات الأولوية والإستثمارات الاستراتيجية وكيفيات تعبئة المورد البشري وأدوات التمويل الخاصة بها.

– إقتراح الأدوات القانونية والتنظيمية وأو أي حل تقني لضمان الفعالية والتحسين المستمر لمحاور التحول الرقمي.

– إقتراح كل تدبير من شأنه تعزيز السيادة الرقمية وتطوير المنتوج الوطني.

– إقتراح أي عمل يرمي إلى التنمية المورد البشري والكفاءات الوطنية المطلوبة في مجال الرقمنة.

– إنجاز وتشجيع كل الدراسات الاستشرافية حول تطوير الرقمنة وضمان اليقظة التكنولوجيا[1].

– إقتراح إنجاز مشاريع بحث في مجال إختصاصها.

– التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المماثلة في مجال الرقمنة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما المساهمة في تحيين مدونة النشاطات التابعة لمجال الرقمنة.

المطلب الثاني: أهم المشاريع المحافظة السامية لرقمنة.

تضمنت المادة 05 من المرسوم الرئاسي المتضمن إنشاء المحافظة السامية لرقمنة أن هذه الأخيرة تؤهل لقيادة مشاريع الاستراتيجية ما بين القطاعات في مجال الرقمنة، فمنذ إنشاء المحافظة السامية لرقمنة في سبتمبر 2023 حققت المحافظة السامية لرقمنة في الجزائر عدة إنجازات بارزة في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وتتمثل هذه الإنجازات كما يلي[2]

الفرع الأول: إعداد إستراتيجية الوطنية لتحول الرقمي.

كشفت المحافظة السامية للرقمنة مريم بن مولود أن المشروع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي جاهز ويهدف إلى تغيير نمط التسيير وإرساء مبادئ الشفافية ومحاربة جميع أنواع البيروقراطية والفساد كما صرحت محافظة أن مصالح المحافظة إنتهت من إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي الذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس توجيه المحافظة في 28 ماي الماضي مؤكدة أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تغيير نمط التسير، وإرساء مبادئ الشفافية محاربة جميع أنواع البيروقراطية والفساد وتحقيق المساواة في الولوج إلى المعلومات وتحسين الخدمات، وأوضحت أن عملية الاعداد لهذا المشروع مرت بعدة

---

[1] المادة 04 من المرسوم الرئاسي 23 – 319 المتضمن إنشاء المحافظة السامية لرقمنة.

[2] المادة 04 من المرسوم الرئاسي 23 – 319 المتضمن إنشاء المحافظة السامية لرقمنة.

مراحل وتخللها مشاورات مع الخبراء وفاعلين في مجال الرقمنة بحيث تم تنظيم 14 ورشة في نوفمبر 2023 إنبثق منها أزيد من 300 توصية تم إعتمادها في المسودة الأولى لإستراتيجية التي تم عرضها على مختلف القطاعات المعنية، وخضعت هذه المسودة لتعديلات عبر خمس نسخ متتالية كانت آخرها تلك التي رفعت إلى رئيس الجمهورية وأشارت أن هذه الاستراتيجية الوطنية التي تعد الأولى من نوعها منذ الإستقلال والتي وضعت للإستجابة للسياق الحالي في جوانبه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ترتكز على 05 محاور و25 هدفا إستراتيجيا وتشمل هذه المحاور البنية التحتية ، تكوين المورد البشري والكفاءات ،المجتمع الرقمي الاقتصاد الرقمي والحوكمة الرقمية.[1]

الفرع الثاني: رقمنة القطاعات الحكومية.

شهدت سنة 2023 وتيرة متسارعة في مسار الرقمنة الذي جعله رئيس الجمهورية في صلب أولويات بناء الجزائر الجديدة كآلية أساسية لضمان النزاهة والشفافية وتجسيد الحوكمة الالكترونية، التي من شأنها بلوغ الأمن السيبراني وتحقيق السيادة الرقمية ولتسريع وتيرة التحول الرقمي أكد الرئيس من خلال خطاب ألقاه أمام غرفتي البرلمان أن الدولة تبذل جهودا جبارة لتجسيد هذه العملية كاشفا بأن نهاية السداسي الأول من سنة 2024 ستشهد الإنتهاء من المشروع الرقمنة الحكومة، وذلك للحصول على أرقام دقيقة وحقيقية لتحقيق التنمية على أساس عملية، وكان رئيس الجمهورية قد أصدر جملة من القرارات حيث أكد في مناسبات عدة أن ميكانزيما محاربة الفساد معروفة مبرزا دور الرقمنة كوسيلة هامة في محاربة البيروقراطية والفساد، كما أسدى توجيهات إلى الحكومة تقضي بالشروع الفوري في تسريع مسار الرقمنة والإحصاء الدقيق كنظام عمل قاعدي في كل القطاعات لاسيما أملاك الدولة والضرائب والجمارك والميزانية، بالإضافة إلى إنشاء أرضية رقمية محينه تقدم معطيات ومؤشرات صحيحة تقضي إلى إتخاذ القرارات المناسبة وتحارب البيروقراطية، كما أن مقتضيات الأمن الوطني تستدعي العمل على تطوير الاستراتيجية وطنية متكاملة في مجال الرقمي.[2]

الفرع الثالث: تطوير البنية التحتية الرقمية.

تعد البنية التحتية الرقمية حجز الزاوية في إستراتيجية الجزائر للتحول الرقمي حيث تسعى الحكومة إلى تعزيزها لدعم الاقتصاد الرقمي وتحسين جودة الخدمات العمومية، وفي إطار تجسيد محور البنية التحتية ذكرت المحافظة السامية للرقمنة بالتوقيع على الصفقة المتعلقة بمشروع إنجاز المركز الوطني الجزائري

---

[1] http://www News. radio Algérie.dz

[2] http://www asp.dz

للخدمات الرقمية بين المحافظة و مجمع هواوي كونسورسيوم، وقالت إن الهدف من إنشاء هذا المركز الذي يشمل على مركزين للبيانات في كل من الجزائر العاصمة والبليدة هو تحقيق السيادة الرقمية والعمل على التوطين المعلومات الوطنية مما سيحفز المستثمرين على توسيع مجال الخدمات داخل الوطن بإستعمال نفس التكنولوجيا المتواجدة خارج الوطن، كما سيعمل المركز على إعداد قاعدة بيانات وطنية والتنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية التي سجلت تقدمها في عملية الرقمنة، غير أنها لم تقم بتبادل المعلومات ولم تحقق بعد التكامل المرجو بينه،ا ويعتمد المركز على نظام معلوماتي وطني يشمل على المنصة الوطنية للتشغيل البيني التي ستعمل على ربط بين الأنظمة المعلوماتية، وكذا على القاعدة البيانات الوطنية والبوابة الوطنية التفاعلية للخدمات الرقمية التي تتضمن أربعون خدمة عمومية رقمية لصالح المواطن والمؤسسة.[1]

الفرع الرابع:المشاريع المستقبلية.

تتمثل هذه المشاريع المستقبيلة للمحافظة السامية لرقمنة في إعداد القانون الرقمنة و رقمنة قطاع التربية التي تسعى الحكومة الجزائرية تجسيدها

أولا: إعداد القانون الرقمنة.

أعلنت المحافظة السامية لرقمنة التابعة لرئاسة الجمهورية خلال ملتقى جمع خبراء ومختصين في مجال الرقمي عن تحقيق تقدم كبير في مشروع قانون الرقمنة، حيث تم إعداد المحاور الأساسية التي تعتبر الإطار العام لضبط وتنظيم وتحفيز مجال التعاملات الرقمية وجاءهذا الإعلان بعد جهود مكثفة للتشاور مع الخبراء محليين وأجانب وإشراك إطارات مختلف القطاعات الوزارية والهيئات العمومية، وتجدر الإشارة أن الترسانة القانونية الحالية تحصي 161 نص قانوني ذو علاقة بالرقمنة، ومع ذلك يؤكد خبراء في الرقمنة وأمن المعلومات أن هذه النصوص والقوانين الجديد ستكون قادرا على وضع جميع المفاهيم والتقنيات في خدمة المواطن والمؤسسات العمومية، وخاصة مما سيسهم في تحقيق تحول رقمي فعلي وشامل.[2]

ثانيا: رقمنة قطاع التربية.

يتم العمل على تجسيد عشر مشاريع رقمنة بقطاع التربية قبل نهاية شهر جوان القادم حسب تصريح وزير التربية الوطنية، مضيفا أن قطاعه يواصل مجهوداته في المسار التحول الرقمي، وأضاف أيضا أن الوزارة تعمل حاليا على الاستمرار في التحول الرقمي بتكامل أعمق وتبني تقنيات مستقبلية، على غرار الواقع الافتراضي وتوظيف الذكاء الاصطناعي مؤكدا أن هذه المشاريع هي رقمنة الأطفال البالغين ستة سنوات

---

[1] http://www News. radio Algérie.Dz

[2] http://www elmouchir dz

في السنة الأولى إبتدائي عن بعد ومنه إحصاء الأطفال الذين لم يلتحقوا بالدراسة بإستعمال الربط البيني مع الوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إضافة إلى رقمنة توجيه التلاميذ وإعادة التوجيه ورقمنة إعتماد إجراء المدارس الخاصة، كما سيتم إنشاء المدرسة الدولية إفتراضية التي تهدف إلى الحفاظ على المقومات الهوية الوطنية بالخارج، ويتم أيضا فتح نظام المساعدات على إتخاذ القرارات وإشعار الأولياء وغيابهم ونتائجهم في إطار هذه المشاريع كما أن هذه العملية تتم مع المحافظة السامية لرقمنة، التي تتولى تصميم الاستراتيجية الوطنية لرقمنة بالتشاور مع القطاعات المعنية والقطاع الاقتصادي ومجتمع المدني مع ضمان متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية لتحقيق السيادة الرقمية.[1]

وبعد ذلك اتسعت رقعة رقمنة الى باقي القطاعات منها قطاع المالية من خلال المديريات التنفيذية على المستوى الولائي المتعلقة بمسح الأراضي والحفظ العقاري ومديريات الضرائب، التي باشرت عمليات الرقمنة على مستواها، نظرا لأهمية هاذين القطاعين في المجال العملي للدولة.

الخاتمة

وفي ختام ما سبق ذكره اعلاه، نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أهمية كبرى لملف رقمنة الخدمات العمومية في مختلف القطاعات العمومية الادارية منها والاقتصادية، حتى يواكب ما يجري على المستوى الدولي من تطور هائل في مجال تقريب الادارة من المواطن عن طريق الخدمات الالكترونية المقدمة اليه، ربحا للوقت والجهد، وابتعادا عن البيروقراطية والعراقيل والمساومات وما الى غير ذلك من السلوكيات التي اضرت كثيرا بسمعة الادارة والموظف العمومي، لذلك وجدنا ان السلطات العليا الجزائرية قد بادرت الى انشاء مجموعة من الهياكل التابعة مباشرة الى رئاسة الجمهورية، وتعمل تحت رقابتها، من اجل التجسيد الميداني للرقمنة، وهو ما حصل مع المحافظة السامية للرقمنة التي ساهمت الى حد ما في بلورة فكرة رقمنة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن في مختلف المجالات ومنها مجال المالية بكل فروعه، وخاصة قطاع المسح الاراضي والحفظ العقاري لما له من اهمية بالغة في تحريك المعاملات المدنية والاقتصادية على المستوى الوطني، لذا نقترح:

– دعم مجهودات المحافظة السامية للرقمنة في مجال رقمنة قطاع مسح الاراضي والحفظ العقاري بكل الوسائل المادية والبشرية.

---

[1] http://www News. radio Algérie.Dz

– حث جميع القطاعات الوزارية على تسهيل عمل المحافظة السامية للرقمنة، من حيث جلب المعدات الخاصة بالرقمنة ، وكذا رقمنة القطاعات المعنية بهذه العملية.

– تكوين الموظفين العموميين في مجال رقمنة الخدمات العمومية والادارة الالكترونية.

– اصدار نصوص قانونية رادعة لكل من يحاول عرقلة الرقمنة، خاصة فئة محاربي التغيير.